

العدد في خلع وطلاق مسأيل شتى متعلقة بالخلع انصرفت  
 بدل الخلع فقال ثبت لمه ترضي خلع الزوجه الصبيته مسأيل  
 خلع الفضولي خلع الاب بنته الصغرة مسأيل الا شئنا  
 والشرط اربعها الروح وكذبته فله القول ما يقبل الشهادة  
 علي النبي الفصل الثاني والعشرون في الامر  
 باليد وما يتعلق به وتفصيل ذلك هذا التفويض اليها  
 تملك امره وتوكل احكام التفويض والتجيز ما يبطل به التفويض  
 الواقع بامر باليد هو الباع المعتبر في بطلان خيارها الاعراض  
 او تبديل المجلس اختلاف احكام كلمة كلما واذا اوسج ورات  
 وكم واين واينما وحيث واي وكين وتحذير ذلك الطلاق له  
 تعلق بالزمان لا المكان لا يكرر الحث في زمان وهي وهمة  
 وتكرر في زمان ما يكون مشورة لا تفويضا ما يكون جريا  
 في التفويض ترا طلاق ايقاع طلاق ترا تفويض العرف بين  
 قل لها اسرك بيدك وقل لها امرها بيدها وكذا ابن قولها  
 شهدها امرنا ان يبلغ فوض اليها امرها وقولها شهدها انه  
 قال لنا فوضت اليها امرها صورة التفويض بالمال بعض الفاظ  
 الكنايات ما يقع به الطلاق بايقاع المفوضة علي نفسها هل  
 يقع شئ بقوله بالتركية كلما اولسون او كلماي شري اولسون  
 الحكم العام هل يثبت بعرف خاص لا يعتبر العرف الخاص ولو  
 اختار به احكام اقسام الامر باليد التجيز لا يبطل التعليق  
 ادعى الزوج ايقاع وانكرت المفوضة اليها ما يكون عند ر  
 في عدم وقوع الشرط في التفويض حيلة للطلقة ثلاثا لدفع  
 احتمال ان يملكها ولا يطلقها المحال مسأيل المعطف بحرف  
 او فيها معاني حرف او الفرق بين حرفي او والواو حرف او

في موه

في موضع النبي يعني ولا وفي الاثبات للتخير وبين اثبات ونبي  
 يعني حتى اذا سكن والا فلا تجبر ان اذكرت اربعين ثلثين في النبي  
 تحت بوجود احدها وفي الاثبات بر اصحابها مسأيل المعطف  
 بحرف الواو ثنهاهي للمعطف مطلقا بلا اقتضا مقارنته وترتيبها  
 خلافا للثا في الخلف لسلام واو علي ثلاثة اوجه لو علق  
 شيا بوجود فعلين في مدة فاذا مضت ولم يوجد الشرط ينظر فيه  
 الي امر لا الي الحث في النبي الكل شرط واحد في الواو واختلف في  
 الاثبات في حق الحق ان يعتبر العرف في كل ما ذكر الفصل  
 الثالث والعشرون في تصرفات الفضولي وتفصيل ذلك  
 هذا مسأيل تلخ الفضولي فيها لوزوج الخالف فضولي فجله  
 فضلا لا يثبت الفضولي في النكاح هل يملك فسخ عاقدا  
 لا يملك الفسخ قولوا فعلا وعاقدا يملك وعاقدا يملك اصحابها  
 لا الاخر وعاقدا بالعكس مسأيل بيع الفضولي فيها انه يتوقف  
 ما يشترط صحة اجارة المالك بعد الاجارة هو كوكيل سكوت  
 المالك عند بيع الفضولي ما يكون اجارة قولوا هلاك الثمن  
 في يد الفضولي توقف العقد علي الاجارة لوله بغير مسأيل  
 شر الفضولي فيها انه لا يتوقف وينفذ عليه اضافة الفضولي  
 شراره الي شخص علي وجوه ثلاثة صلح الفضولي وهي  
 اربعون سنة صلح المديني مع الفضولي علي ثلاثة اوجه  
 الامر بصلح امر بجهان وكذا الخلع والنكاح وقد مر ذكر خلع  
 الفضولي في فصل مسأيل الخلع مسأيل ما ينفذ باجارة  
 لاحقة الاجارة تلحق المعقود والافعال الاجارة في المعقود  
 تلحق المعقود لا التصرف الفصل الرابع  
 والعشرون في الحارات وتفصيلها هذا الحيات نوعان  
 نوع يثبت في عتود لا يجتمعت الفسخ ككناح وطلاق وعتاف